المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

التقرير الثالث لمراقبة الانتخابات

بتاریخ ۲۰۱۳/۷/۲۲م

بعد إغلاق باب الانسحاب من الترشح في يوم الجمعة ١٠١٣/٧/١٩م، صار عدد المرشحين (٣٢١) من بينهم (٨) سيدات، موزعين على النحو التالي: الأولى (٤٢) مرشحا، الثانية (٣٢) مرشحا، الثالثة (٥٢) مرشحا، الرابعة (٩٠) مرشحا، الخامسة (١٠٥) مرشحا، من بينهم عدد من المشطوبين وفق قرار وزير الداخلية، بناء على السجل الجنائي للمرشحين، وقد رفع عشرة منهم طعنا على الشطب أمام القضاء، الذي أصدر أحكامه خلال هذا الأسبوع برفض الطعون المقدمة من ثمانية مرشحين - أي استمرار شطبهم - بينما قضت المحكمة بإلغاء قرار الشطب بحق اثنين من المرشحين، وقد تقدم الثمانية باستئناف سيتم البت فيه خلال هذا الأسبوع، كما استأنف دفاع الحكومة قرار إلغاء الشطب عن المرشحين الاثنين، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الفائت:

١) القبض على مرشحين بجريمة شراء أصوات:

قامت وزارة الداخلية خلال الأسبوع المنصرم بانجازات هامة في مجال التصدي لجريمة شراء أصوات الناخبين، حيث تمكنت الوزارة من ضبط جريمة شراء أصوات لثلاث مرشحين في كل من الدوائر الانتخابية الثالثة والرابعة والخامسة، وكلها في حالة تلبس لعدد من المفاتيح الانتخابية بحضور عدد من الناخبين المشتبه ببيعهم أصواتهم وكميات كبيرة من الأموال النقدية، وتم إحالة المتهمين و المضبوطات إلى النيابة العامة التي باشرت التحقيق.

إن تمكن وزارة الداخلية في ضبط تلك الجرائم يدل على وجود الإمكانيات البشرية والبوليسية والفنية المطلوبة للتعامل مع مثل تلك الجرائم، وهو أمر مشهود لأبناء الوزارة في التصدي لكثير من الجرائم، وأن ما ينقصهم هو وجود القرار أو الغطاء السياسي، ويبدو أنه توفر في الحالات التي وقعت خلال هذا الأسبوع، لذا نأمل أن يستمر هذا الزخم الايجابي - سواء بتوجيه من سمو رئيس مجلس الوزراء أو من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية - في استكمال التحقيقات وفي القبض على مرتكبي الجرائم الانتخابية.

٢) الانتخابات الفرعية:

جرت خلال هذا الأسبوع أكبر انتخابات فرعية لإحدى القبائل، وكانت في الدائرة الأولى التى تشهد أول انتخابات من هذا النوع، وقد تمكنت وزارة الداخلية من رصدها وإحالتها إلى النيابة العامة، في حين بقي مرشحون خارج تلك الانتخابات بعد رفضهم لمخالفة القانون، وبذلك تكون الدوائر الأولى والثانية والرابعة والخامسة شهدت انتخابات فرعية، وبقيت الدائرة الثالثة هي الوحيدة دون أن تشهد أي انتخابات فر عية.

كما انتشر خبر عن إحالة وزارة الداخلية لمنظمي إحدى الانتخابات الفرعية التي جرت في الدائرة الخامسة منذ فترة ولم نتأكد بعد من صحة الخبر. وبشكل عام فيمكن ملاحظة غياب الشفافية في إجر اءات وزارة الداخلية في هذا الموضوع بشكل لافت.

وكنا نأمل أن يتم تعامل وزارة الداخلية في رصد الانتخابات الفرعية بمهنية مماثلة لتلك التي استخدمت في رصد شراء الأصوات.

٣) إشراك المجتمع المدنى:

كنا قد أشرنا في تقريرنا السابق إلى تقصير وزارة الداخلية ووزارة العدل في التواصل مع المجتمع المدنى بشأن مراقبة الانتخابات، وقد شهد الأسبوع الأخير تواصلا جيدا، فمع تولى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري مسؤولية القائد الميداني العام للجنة الأمنية العليا للانتخابات، خصصت الوزارة مخفرا في كل دائرة انتخابية للتبليغ عن الجرائم الانتخابية في المناطق التالية: (١) الدعية، (٢) الشامية، (٣) الخالدية، (٤) العمرية، (٥) العدان. كما تولى العميد محمود الطباخ إدارة المباحث الجنائية ويساعده العميد وليد الديين لقيادة مكافحة الجرائم الانتخابية، ويعاونهم آمر وحدة في كل دائرة انتخابية برتبة عقيد. وقد تم تزويدنا بأرقام هواتفهم للتواصل المباشر معهم (مرفق نسخة).

المواقع التي تم تخصيصها للسادة أعضاء جمعية الشفافية الكويتية والسادة ضباط الارتباط						
الدائرة	رئيس المخضر	فاكس	هاتف	اللوقع	اسم للخفر	,
الاولي	مقدم/محمد العجمي 99056588	22521276	22521271	الدعية ق 4 خلف جمعية الدعية التعاونية	الدعية	1
الثانية	رائد/بدر الكندري 99773727	24840720	24913671	الشامية ق43 ش ابوفرج الاصفهائي خلف جمعيةالشامية	الشامية	2
الثالثة	مقدم/فهد الحميدي 97933336	24826107	24826106	الخالدية ق2 ش العروبة خلف البنزين	الخالدية	3
الرابعة	رائد/محمد الابراهيم 55116617	24748908	24732049	العميرية ق3 ش106	العميرية	4
الخامست	رائد/زياد العتيبي 66697814	25423774 25437283	25421172	المدان ق1 قرب جمعية المدان خلف مطعم هارديز ش151	المدان	7

وبناء على طلب جمعية الشفافية، حددت اللجنة القضائية العليا المشرفة على سير الانتخابات موعدا للمجتمع المدنى في مساء يوم الأربعاء ٢٠١٣/٧/٢ يجمع رئيس وأعضاء اللجنة القضائية مع عدد من أعضاء فريق المراقبين المحليين والدوليين، بهدف الاطلاع على سير الاستعدادات لإدارة يوم الاقتراع والرد على كافة الاستفسارات والتساؤلات.

٤) ترتيبات جديدة لمفوضية الشفافية:

تعتبر التجربة الكويتية في إدارة الانتخابات في شهر يوليو تجربة فريدة من نوعها، حيث الأجواء المناخية والدينية في وقت الانتخابات، لذلك وضعت المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات آليات مناسبة لأعمال المراقبة المدنية، خاصة مع وجود اطمئنان كبير لسير العملية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع في ظل إدارة القضاء ووجود مندوبين لجميع المرشحين، لذلك سيكون التركيز وتوزيع العمل في المراقبة على ما يلي:

- يتولى الفريق (الدولي) المراقبة داخل مراكز الاقتراع.
- دون الإخلال بالمراقبة داخل مراكز الاقتراع، يتولى الفريق (المحلى) التركيز على مراقبة الأوضاع خارج مراكز الاقتراع - حيث من المتوقع أن تكون هناك جرائم انتخابية كشراء الأصوات - وذلك من خلال "كشافة للمراقبة الأهلية" تتنقل بواسطة السيارات لرصد الأحياء في المناطق السكنية.
 - تتواجد كل الفرق الأهلية المحلية والدولية في مراكز الاقتراع أثناء فرز وعد الأصوات.